العرب
الإثنين 2021/11/15
السنة 44 العدد 12241

الحوثيون ينهون اتفاق ستوكهولم ويتمددون في الحديدة

إعادة انتشار القوات المشتركة في الساحل الغربي تربك حسابات الإخوان

الحوثيون يستغلون انسحابات القوات المشتركة

حالة من السيولة السياسية والعسكرية يشهدها اليمن، آخر تمظهراتها إعادة الانتشار الذي قامت به القوات المشتركة في الساحل الغربي، والذي سارع المتمردون الحوثيون لاستغلاله بغية اقتطاع المزيد من المناطق في الحديدة، وسط حملة تخوين وتشكيك تشنها جماعة الإخوان ضد قيادة القوات المشتركة.

صنعاء – يسعى المتمردون الحوثيون لاستغلال انسحاب القوات المشتركة الموالية للحكومة اليمنية المعترف بها دوليا من أجزاء في مدينة الحديدة، للتمدد أكثر بغية السيطرة على المحافظة الاستراتيجية المطلة على البحر الأحمر.

وقالت مصادر عسكرية وشهود عيان إن اشتباكات اندلعت في ساعة متأخرة من مساء السبت بين القوات المشتركة والمتمردين الحوثيين جنوبي مدينة الحديدة. ونقلت وكالة "رويترز" عن مصدرين عسكريين قولهما إن "طائرات عسكرية تابعة للتحالف العربي شنت ضربات جوية على مديرية الفازة جنوبي الحديدة، بينما اشتبك مقاتلو الحوثي مع عناصر القوات المشتركة حتى منتصف الليلة الماضية".

وتقع الفازة على بعد 15 كيلومترا من مديرية الخوخة التي يسيطر عليها التحالف العربي والتي فر إليها المئات من اليمنيين بعد تقدم الحوثيين.

سمير رشاد اليوسفي

خطوة إعادة الانتشار جاءت لتزيل القيود عن مهام القوات المشتركة

وقال أحد المصادر إن الحوثيين يعملون على اقتطاع المزيد من الأراضي بعد انتشارهم في المناطق التي انسحبت منها القوات المشتركة بشكل مفاجئ، وذكر أن قوات من المشتركة صدّت هجوما للحوثيين باتجاه مرفأ الحَيْمة في الحديدة.

وأعلنت القوات المشتركة وهي تحالف عسكري يضم عددا من الألوية، الجمعة أنها ستعيد انتشارها من حول الحديدة، وهي الميناء الرئيسي للبلاد في الغرب، في خطوة قالت بعثة مراقبة تابعة للأمم المتحدة والحكومة إنه لم يتم الإخطار بها مسبقا.

وأوضحت القوات المشتركة أنها أخلت بعض المناطق في شرق وجنوب الحديدة وفقا لاتفاق ستوكهولم الذي توصلت له الحكومة اليمنية والحوثيون نهاية العام 2018 برعاية الأمم المتحدة، والقاضي بإعادة انتشار قوات الطرفين.

وذكرت في بيان أن بقاءها محاصرة في متارس دفاعية ممنوع عليها الحرب، بقرار دولي، فيما الجبهات المختلفة تتطلب دعما بكل الأشكال، أمر خاطئ، مشيرة إلى أنها ستعيد ترتيب صفوفها وبدء مرحلة جديدة من القتال ضد الحوثيين.

وأوضحت في بيانها أن "الواجب الديني والوطني يدفعها للدفاع عن جبهات ذات أهمية أخرى قد يستغلها الحوثيون عند عدم وجود دفاعات كافية، وعدم وجود اتفاق دولي يردع الحوثي عن تقدمه، كما حصل مع قواتهم في الحديدة".

وكانت الحكومة اليمنية توصلت في الثالث عشر من ديسمبر 2018 إلى اتفاق هدنة في الحديدة برعاية الأمم المتحدة مع الحوثيين الذين يسيطرون على المدينة. وصمدت هذه الهدنة إلى حد كبير وتوقف انسحاب القوات من الجانبين حتى عام 2019، لكن الهدنة تعرّضت مذاك للخرق مع وقوع اشتباكات عدة حول المدينة.

ويرى مراقبون أن انسحاب القوات المشتركة يندرج في سياق وضع الحوثيين أمام خيارين إما الالتزام بتطبيق اتفاق السويد أو إلغائه، حيث أنه لم يعد من الممكن استمرار الوضع الراهن، حيث قوات الشرعية مقيدة هناك.

ويشير المراقبون إلى أن الانسحابات التي حصلت في الحديدة جرت بتنسيق مع بعض المكونات في الداخل ولاسيما المجلس الانتقالي الجنوبي، حيث أن هناك حاجة اليوم لتعزيز الجبهة الجنوبية ولاسيما في شبوة في ظل مؤشرات عن نية المتمردين نقل الحرب إلى الجنوب بعد الانتهاء من إحكام السيطرة على مأرب، آخر معاقل الحكومة في شمال البلاد.

ويشن المتمردون المدعومون من إيران منذ أشهر هجوما على محافظة مأرب، آخر معاقل الحكومة في شمال البلاد، ونجحوا في تحقيق اختراقات عسكرية خطيرة وباتوا على أعتاب مركز المحافظة.

وترجح أوساط عسكرية أن تكون الجبهة الجنوبية الوجهة الموالية للحوثيين، الأمر الذي استدعى على ما يبدو إعادة انتشار قوات التحالف العربي، وأيضا القوات المشتركة.

وقال سمير رشاد اليوسفي رئيس المركز الإعلامي للمقاومة الوطنية التي يقودها طارق صالح في تغريدات على تويتر إن ما حدث هو إخلاء للمناطق التي يحكمها اتفاق ستوكهولم في محيط مدينة الحديدة، مشددا على أن هذه الخطوة "جاءت لتصحح مسار العمليات العسكرية وتزيل القيود عن مهام القوات المشتركة، وتحررها من سيطرة اتفاق السويد الذي عطل كل إمكانياتها وهدد قيمتها العسكرية".

وأشار اليوسفي إلى إمكانية نقل القوات المنسحبة لتعزيز جبهات الشرعية في مأرب وشبوة والتي بدت ضعيفة في مواجهة تقدم الحوثيين، قائلا إن قيادة القوات المشتركة اتخذت قرارا بإعادة الانتشار "في وقت تتقلص فيه الخيارات العسكرية للشرعية وستكون له تأثيرات واضحة وفعالة لإسنادها".

وأوضح أن قرار إعادة الانتشار الذي جاء بشكل أحادي جاء "لتلافي الأخطاء السياسية التي شابت بنود اتفاق ستوكهولم وأقحمت القوات المشتركة في معارك استنزاف يومية أبعدتها عن حماية الشعب اليمني وسيعمل على الإسهام في خلق واقع يضمن لليمنيين الشرفاء حقوقهم السيادية".

ووصف اليوسفي خطوة الانسحاب بأنها "تاريخية في توقيتها ودلالاتها"، لافتا إلى أنها جاءت "تتويجا لدعوات قيادة المقاومة الوطنية المتكررة لكافة الأطراف الحريصة 'فعلا' على مواجهة المد الإيراني بتكوين اصطفاف وطني يضمن تشكيل جبهة موحدة في وجه كل ما يهدد الأمن الوطني والإقليمي".

وسجل في الفترة الأخيرة تقارب لافت بين المقاومة الوطنية والمجلس الانتقالي الجنوبي في اليمن، ترجم في عقد الطرفين أول اجتماع تنسيقي بينهما قبل أيام فيما بدا خطوة نحو توحيد الصفوف لمواجهة التمدد الحوثي في الجنوب.

وانتقدت قيادات في المجلس الانتقالي الجنوبي محاولة الإخوان والأطراف الموالية لها التشكيك في دوافع الانسحابات من الحديدة وحملات التخوين التي تشنها، معتبرة أن جماعة الإخوان كانت تريد إبقاء القوات المشتركة مكبلة باتفاق ستوكهولم لتبقى هي المهيمنة على المشهد العسكري في الجبهات المشتعلة.

وقال رئيس قسم الشؤون السياسية والتخطيط في الإدارة العامة للشؤون الخارجية بالانتقالي أنيس الشرفي "الشرعية هي من أعاق تقدم القوات المشتركة لتحرير الحديدة، ولا تزال تتمسك باتفاق ستوكهولم ولم تتخذ قرارا بإنهاء العمل به، فيما الأجدر بالشرعية ذاتها أن تنهي العمل بالاتفاق وتوجه القوات المشتركة بالتقدم تحت مسؤولية الشرعية وليس التضحية بقيادة تلك القوات، وهي تظل شريكة في المكاسب بريئة من الخسائر".

وأوضح الشرفي "يضغط الإخوان على القوات المشتركة للتقدم باتجاه الحديدة لوضعهم تحت طائلة عقوبات مجلس الأمن"، لافتا إلى أن ما يجري في الجنوب وتحديدا في شبوة وأبين بالإضافة إلى مأرب يجعل الجنوب أكثر حاجة للقوات الجنوبية، وبالتالي فما الداعي لبقائها خاملة في الحديدة في ظل تزايد الأخطار المحدقة بالجنوب.

ويرى مراقبون أن هناك اليوم حالة سيولة سياسية وعسكرية كبيرة في اليمن، بدأت تفرز اصطفافات جديدة على الساحة لاسيما بعدما ظهر تهاون من قبل الحكومة الشرعية التي يهيمن عليها الإخوان، في صد الحوثيين، وهو ما ترجم في تسليم مناطق في مأرب وشبوة دون مقاومة تذكر.

الأزمة في الكويت تراوح مكانها ببقاء صباح الخالد الصباح رئيسا للوزراء

الكويت – أصدر أمير الكويت الشيخ نواف الأحمد الصباح أمرا يقضي بقبول استقالة الحكومة التي يرأسها الشيخ صباح خالد الصباح، وسط مؤشرات تفيد بأن الشيخ صباح خالد الصباح سيعود لتشكيل حكومة جديدة سوف تكون هي الرابعة له حتى الآن بالرغم من الأصوات التي تطالب بتغييره.

وتوفر الاستقالة فرصة للإفلات من الاستجوابات التي كان من المفترض أن يخضع لها رئيس الوزراء، بعد أن طلب تأجيلها في وقت سابق.

وقالت وكالة الأنباء الكويتية الرسمية (كونا) إن مرسوما أميريا طالب بـ"استمرار كل من رئيس الحكومة والوزراء في تصريف العاجل من شؤون منصبه لحين تشكيل الوزارة الجديدة".

والخلاف محوره حصول رئيس الوزراء على حصانة مؤقتة من جانب البرلمان تعفيه من استجواب النواب حول قضايا تشمل التعامل مع جائحة كوفيد – 19 والفساد حتى نهاية 2022.

وعلى الرغم من وجود منافسين آخرين مؤهلين لتولي المنصب، ومن بينهم وزير الدفاع الشيخ حمد جابر العلي الصباح، إلا أن الترجيحات داخل الأسرة الحاكمة تميل إلى بقاء الشيخ خالد الصباح في منصبه، وذلك في إشارة إلى أن الاستجوابات يجب ألا تكون هي السبب الذي يؤدي للإطاحة بأي رئيس للوزراء.

وسعت الحكومة المستقيلة لأن تتخذ من قرارات العفو، التي شملت محكومين بقضايا الفساد وقضايا إرهاب وقضايا أخرى نجمت عن مواجهات داخل البرلمان وخارجه، فرصة لطي صفحة القضايا التي استوجبت المطالبة باستجواب رئيس الحكومة، والبدء بصفحة جديدة.

إلا أن المراقبين يقولون إن ذلك لن يتحقق، لاسيما وأن التحقيقات في بعض قضايا الفساد ما تزال مفتوحة، وأن هناك ما يستوجب طرحها من جديد.

ويشير بعض النواب المعارضين إلى أن هناك محاولات تجري لتفتيت المعارضة البرلمانية، باستقطاب كتل منها، لضمان إسقاط الحاجة إلى المزيد من المواجهات بين رئيس الحكومة ومجلس الأمة.

وتمتلك المعارضة 30 مقعدا من أصل 50 في المجلس. ونجحت في تعطيل بعض المشاريع الحكومية، وتحول النقاش في بعضها إلى مواجهات عنيفة بين النواب الموالين للحكومة والنواب المعارضين لها.

وفي حال عادت المعارضة إلى التعطيل بعد تشكيل الحكومة الجديدة، فإن ذلك سوف يدفع بأمير البلاد في النهاية إلى حل البرلمان من جديد، والدعوة إلى انتخابات جديدة.

وأصدر أمير الكويت السبت مرسومين أميريين بالعفو وتخفيض مدة العقوبة المحكوم بها على 35 معارضا، تلبية لمطلب رئيسي لنواب المعارضة لإنهاء المواجهة المستمرة منذ شهور مع الحكومة.

الترجيحات داخل الأسرة الحاكمة تميل إلى بقاء الشيخ خالد الصباح في منصبه

ونُشر مرسوم في الجريدة الرسمية ألغى أحكاما بالسجن بحق 11 سياسيا، منهم مسلم البراك وجمعان الحربش وفيصل المسلم، أدينوا باقتحام مبنى البرلمان خلال احتجاجات الربيع العربي عام 2011.

ويعيش المعارضون، الذين انضموا إلى المحتجين في اتهام الحكومة بالفساد وسوء الإدارة، في منفى اختياري في تركيا منذ فرارهم من الكويت.

كما أصدر الأمير عفوا عن أعضاء ما يسمّى "خلية العبدلي"، التي تم تفكيكها في عام 2015 والذين أدينوا بالتجسس لصالح إيران وجماعة حزب الله الشيعية اللبنانية.

وكان الشيخ نواف خاطب البرلمان الحالي الذي انتخب في ديسمبر الماضي بالقول إنه "لم يعد هناك متسعٌ لهدر المزيد من الجهد والوقت والإمكانات في ترف الصراعات وتصفية الحسابات وافتعال الأزمات".

ولكنّ الأمر انتهى، بعد أقل من عام، بالمزيد من النزاعات التي دفعت إلى استقالة الحكومة، وفشلها في تمرير مشاريع القوانين التي طرحتها على البرلمان.

ويعرقل الخلاف المساعي لتعزيز مالية الدولة، التي تضررت بشدة العام الماضي جراء انخفاض أسعار النفط والجائحة، وسن قانون للدين مطلوب لطرق الأسواق العالمية.

ومع عودة الشيخ صباح خالد الصباح لتشكيل الحكومة، فإن التشكيلة الوزارية المتوقعة سوف تعيد تنصيب وزراء الوزارات السيادية على الأقل. وهو ما ينذر بتجدد الصراعات بدلا من حلّها. وما لم تكفل الانقسامات داخل كتلة المعارضة بتهدئة الأوضاع فإن حل مجلس الأمة سيكون هو الخيار الوحيد المتبقي لأمير البلاد.

وفي مارس الماضي، أدت الحكومة الكويتية المستقيلة اليمين الدستورية أمام أمير البلاد بتشكيلة تضم 15 وزيرا. وجاءت هذه الحكومة بعد أن أعاد الأمير نواف تكليف صباح خالد بتشكيل الحكومة في الرابع والعشرين من يناير الماضي، إثر تقديم استقالة حكومته في وقت سابق من الشهر ذاته.

وقدم رئيس الوزراء الكويتي استقالة حكومته، آنذاك، بعد أسبوع من تقديم استجواب نيابي ضده لارتكاب ما اعتبره نواب "مماطلة في تقديم برنامج عملها".

ويمتد الجدل في الكويت إلى ولي العهد الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح الذي يواجه انتقادات معارضين. وهو الأمر الذي دفع وزير الدفاع إلى دعوة النواب إلى "النأي بمناصب الحكم والإمارة عن الصراعات والالتزام بالدستور وآلياته".

وقال في بيان بمناسبة الذكرى التاسعة والخمسين لإقرار الدستور "إن الدستور الكويتي صمام الأمان للدولة"، معربا عن استغرابه من "بعض التصريحات عن منصب ولاية العهد وإقحامه في صراعات سياسية وإعلامية بصورة غير مسؤولة وفيها إساءة لأمير البلاد".

إلا أن وزير الدفاع نفسه، إلى جانب وزيري الداخلية والصحة، كانوا من بين المطلوبين للاستجوابات.

الإفراج عن المتهمين بالتستر على خلية العبدلي يثير جدلا في الكويت

الكويت – أفرجت السلطات الكويتية الأحد عن 20 متهما بالتستر على خلية العبدلي، بناء على مرسوم العفو الأميري الذي صدر الأسبوع الماضي.

وقال مصدر أمني إن القضية لم يعد فيها سوى متهم واحد فقط لم يشمله العفو الأميري، وما زال داخل السجن ينفذ عقوبة بالحكم المؤبد.

وتجمهر أهالي المفرج عنهم صباحا في محيط السجن المركزي في الكويت لاستقبال ذويهم، في مشهد أثار استفزاز الكثيرين، الذين اعتبروا أن إطلاق سراح هؤلاء يعكس مقامرة بالأمن الكويتي.

وقال عضو مجلس الأمة محمد براك المطير في تغريدة على حسابه على تويتر "إن الفيديوهات المنتشرة في وسائل التواصل لخلية العبدلي مستفزة.. ولا تعطي أي انطباع عن توبة أو تراجع عن فعل الخيانة الذي أدينوا به.. وهذا تتحمل نتائجه اللجنة التي رفعت التقرير".

وكان أمير الكويت الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح كلف رؤساء مجالس الأمة والوزراء والأعلى للقضاء باقتراح الضوابط والشروط للعفو عن بعض الكويتيين المسجونين، تمهيدا لاستصدار مرسوم العفو.

وتقدمت اللجنة باقتراح دفعة أولى من المشمولين بقرار العفو الذي شمل تخفيف الأحكام عن عناصر من خلية العبدلي، والإفراج عن المتهمين بالتستر عليها.

وقد تم رفع اللائحة إلى الأمير نواف الأحمد الصباح الأسبوع الماضي ليتم إصدار مرسومين بالعفو عن هؤلاء، مع مجموعة أخرى من النشطاء والنواب السابقين صدرت بحقهم أحكام بالسجن على خلفية اقتحام مجلس الأمة في العام 2011.

وتعود قضية خلية العبدلي إلى أغسطس 2015، حينما ألقت أجهزة الأمن الكويتية القبض على خلية إرهابية تابعة لـ"حزب الله الكويتي"، يدعمها حزب الله اللبناني، قامت بتخزين وحيازة السلاح في مزرعة بمنطقة العبدلي.

وشملت المضبوطات 19 ألف كيلوغرام من الذخيرة و144 كيلوغراما من المتفجرات و68 سلاحا متنوعا و204 قنابل يدوية، إضافة إلى صواعق كهربائية و56 قذيفة "آر.بي.جي". أما المتهمون فهم 25 كويتيا وإيراني واحد، وجهت لهم النيابة العامة الكويتية في الخامس عشر من سبتمبر 2015 تهم التخابر مع إيران وحزب الله في لبنان بقصد القيام بأعمال عدائية ضد دولة الكويت.

وقضت محكمة الجنايات الكويتية في الثاني عشر من يناير 2016 بإعدام إيراني هارب وكويتي بتهم، منها التخابر لصالح إيران وحزب الله اللبناني وحيازة متفجرات، كما قضت المحكمة بمعاقبة متهم واحد بالمؤبد ومعاقبة آخرين بفترات سجن مختلفة بين خمس سنوات و15 سنة.

صورة استفزت الكويتيين